الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

UNITED NATIONS
Economic and Social Commission
for Western Asia

NATIONS UNIES
Commission économique et sociale
pour l'Asie occidentale

FAX: (961-1) 981510 – Tel: (961-1) 981510
P.O. Box 11-8575 – BEIRUT, LEBANON

المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

الأولويات الرئيسية للمنطقة العربية

1- في عام 2015، يعتمد المجتمع الدولي خطة التنمية لما بعد عام 2015، وضمنها أهداف التنمية المستدامة، وهي خطة عالمية شاملة، يُقصد منها القضاء على الفقر والجوع، وتحقيق النمو والتحوّل الاقتصادي المنشود، وكذلك حماية البيئة، وإحلال السلام، وإنفاذ حقوق الإنسان. ويتوقّف النجاح في تنفيذ هذه الخطة الطموحة على إرادة الدول وتوافقها، في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي يُعقد في أديس أبابا من 13 إلى 16 تموز/يوليو 2015، بشأن قضايا السياسة العامة والتمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، وغيرها من القضايا النُظمية. وينطلق هذا المؤتمر من توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في المكسيك من 18 إلى 22 أذار/مارس 2002، وإعلان الدوحة الصادر عن مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في قطر من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2008.

2- والمنطقة العربية، إذ تجمعها بسائر المناطق النامية شواغل وشؤون معروفة في تمويل التنمية، تتفرد بمجموعة من التحديات والأولويات الخاصة. فالمنطقة تعيش تبعات الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وأراض عربية أخرى، المستمر منذ أكثر من نصف قرن في انتهاكٍ للقانون الدولي. وهذا الاحتلال الذي يحرم الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية غير القابلة للتصرف، ومنها الحق في التنمية، يمعن في تقويض استقرار المنطقة بأسرها، ويعوق التنمية فيها، ويضيّق فرص السلام الإقليمي والعالمي.

3- وتواجه البلدان العربية تحديات اجتماعية واقتصادية جمة، في استمرار الفقر، وارتفاع معدّلات البطالة، لا سيما في صفوف النساء والشباب، وضعف الحماية الاجتماعية وضيق نطاقها، وتزايد مظاهر عدم المساواة، وتفاقم المديونية. وتواجه هذه البلدان أيضاً في ندرة المياه، وتلوّث الهواء والمياه، وتغيّر المناخ، وتدهور التنوّع البيولوجي، والجفاف، وتردّي الأراضي والتصحر، وتكرار الكوارث الطبيعية، تحديات بيئية ضخمة تعوق التنمية وتهدد أمن المياه والطاقة والغذاء.

4- وأخطر ما تعاني منه المنطقة، اليوم، هو النزاعات وما تنتجه من تداعيات تثبط قدرة بعض الدول على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى تلبية المتطلبات المالية الضخمة اللازمة لإعادة بناء البلدان المتأثرة بالنزاعات، والتي تقدّر بـ 650 مليار دولار أمريكي.

5- ويتطلب تمويل التنمية المستدامة التزامات كبيرة، وتعبئة جميع مصادر التمويل العامة والخاصة، المحلية والدولية، واستخدامها بفعالية، وتجديد الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومراعاة الأولويات الوطنية.

6- وعلى المستوى الوطني، يضطلع القطاع العام والقطاع الخاص بأدوار مختلفة، ولكن متكاملة، في تطبيق خطة التنمية الجديدة. وما يتطلبه نجاح تنفيذ هذه الخطة هو تهيئة بيئة مؤازرة من مقوّماتها حوكمة صالحة، وسياسات اقتصادية سليمة، ومؤسسات ديمقراطية تستجيب لتطلّعات الشعوب، وبنية تحتية متطوّرة، وقوانين فاعلة، واستراتيجيات وطنية ناجعة لتمويل التنمية المستدامة. ويبقى من الضروري تعبئة التمويل من القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

7- وللتكنولوجيا النظيفة والسليمة بيئياً دور هام في التصدي لتحديات التنمية المستدامة. ولتتكلل عملية صياغة سياسات التمويل من أجل التنمية بالنجاح وتنفّذ بفعالية، لا بدّ من تعميم منظور المساواة بين الجنسين وجمع البيانات للرصد والمتابعة.

8- وحرصاً على أن يكون للدول النامية عامة، والدول العربية خاصة، دور فاعل في الإعداد للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والأنشطة المرتبطة به، وانطلاقاً من المشاورات المكثفة التي عقدت بين الوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين، والخبراء والاختصاصيين ضمن اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا المنعقدة في عمّان، يومي 7 و8 نيسان/أبريل 2015، ينبغي أن تشكل النقاط التالية أساساً لموقف عربي موحد من الوثيقة الختامية لمؤتمر تمويل التنمية.

أولاً- التمويل العام المحلي

(أ) التمويل العام ضروري لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام 2015، لا سيما في مجالات الزراعة والأمن الغذائي، والبحث والتطوير، والحماية الاجتماعية، والصحة، والتعليم، والاستثمار في البنية الأساسية للتنمية المستدامة، ولا سيما في المناطق الريفية، وبناء القدرات، وتحقيق المساواة، معالتأكيد على مشاركة كافة مستويات المجتمع في تحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) مكافحة الفساد أساس لتعبئة الموارد المالية، ولا بد من مواصلة الجهود للقضاء على الفساد المالي والإداري وهدر الموارد المحلية، ووضع آلية فاعلة للمحاسبة في النظام العام، واعتماد نهج استباقي لضمان التعاون الدولي في استعادة الأصول المسلوبة، وخاصة جهود البلدان المتقدمة في هذا الإطار؛ بالإضافة إلى ترشيد النفقات العامة وتعزيز الشفافية في الصفقات العامة؛

(ج) إصلاح إدارة الضرائب لتحقيق الإنصاف والفعالية، فمع توسيع القاعدة الضريبية لا بد من وضع سياسات ضريبية لصالح الفقراء وتكثيف الجهود لتخفيف الأعباء المالية عنهم؛ ولمكافحة التهرب الضريبي، من الضروري دعم القدرات المؤسسية والنظم القضائية الوطنية وإنفاذ القانون، وتوخي الفعالية والشفافية في نشر المعلومات لبناء الثقة وضمان التقيد بالإجراءات، ومراجعة اتفاقات منع الازدواج الضريبي؛

(د) تفعيل تبادل المعلومات بين الهيئات الحكومية على المستويين الوطني والدولي، لأهميته في تسهيل مكافحة التهرب الضريبي، وحصر التدفقات المالية غير المشروعة التي لا تزال تستنزف اقتصادات البلدان النامية؛

(هـ) زيادة الاستثمار في بناء القدرات في إدارة الضرائب، وتعزيز دور لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية التابعة للأمم المتحدة؛

(و) تشجيع البلدان التي تعتمد على استغلال الموارد الطبيعية على استخدام صناديق التثبيت المالي أو اعتماد سياسات لتحقيق الاستقرار في حركة الإيرادات الحكومية؛

(ز) تناول تداعيات عدم تحقيق أي تقدم فيما يتعلق بالنظام التجارى العالمى والمسائل التنظيمية على قدرة توسع القطاع الخاص في البلدان النامية، وبالتالى التأثير سلباً على جهود هذه البلدان في حشد الموارد المحلية.

ثانياً- دور القطاع التجاري الخاص المحلي والدولي في التمويل

(أ) عدم وضع التمويل العام والتمويل الخاص على قدم المساواة والأهمية؛

(ب) الاستفادة من الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص في تحريك النمو وتمويل التنمية، وذلك بزيادة الاستثمار في القطاعات المنتجة التي تزخر بإمكانات لتوليد فرص العمل، مع التأكيد على خصوصية القطاع الخاص؛

(ج) تحسين مناخ الاستثمار من خلال تطوير الأنظمة وتحسين بيئة ممارسة الأعمال ليتمكن القطاع الخاص من الاضطلاع بدوره على أفضل وجه، وتسهيل عودة بعض الاستثمارات العربية من الخارج، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، ليس كمصدر خارجي لتمويل التنمية فحسب، بل كوسيط لنقل التكنولوجيا الحديثة وطرق الإدارة والإنتاج المتطورة، ولكونه يسهم في تدريب القوى العاملة وإعدادها؛ وفي هذا السياق، ينبغي تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يراعي المعايير البيئية والاجتماعية، ويدعم التصنيع المستدام، ويولد فرص العمل اللائق؛

(د) تطوير النظم المالية في البلدان العربية من خلال تشجيع الممارسات المصرفية السليمة والمتطورة، وتوسيع أسواق الأسهم والديون وغيرها من المؤسسات المالية، بما في ذلك قطاع التأمين؛ ومن الضروري تطوير البنية الأساسية لسوق رأس المال من أجل جذب الاستثمارات الطويلة الأمد، مثل الاستثمار في المعاشات التقاعدية، على المستويين الإقليمي والوطني؛

(هـ) تقديم المزيد من الدعم لدمج القطاع غير النظامي في الاقتصاد الحقيقي، إذ يسهم في زيادة الإيرادات العامة ويسهّل الدمج الاجتماعي؛

(و) تحقيق الشمول المالي من خلال استخدام الأدوات الابتكارية مثل الدفع الرقمي والعمليات المصرفية عبر الهاتف النقال، والقضاء على التمييز بين الجنسين في الخدمات المالية وتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف توليد فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي؛ ولذلك لا بد من تشجيع التوعية بالشؤون المالية، وزيادة التمويل البالغ الصغر، وتأمين فرص حصول الجميع على القروض، وتقديم المساعدة الفنية إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

(ز) دعم التحويلات من أجل التنمية والتنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية المعنية بشؤون المهاجرين وتحويلاتهم لتطوير البدائل المكمّلة للتمويل العام؛ وقد تشمل هذه البدائل تطوير المنتجات المالية

المصممة وفقاً لاحتياجات المهاجرين وأولوياتهم، ولا بد من تخفيض كلفة التحويلات وإلغاء جميع التكاليف المقنَّعة لتسهيل تحويل الأموال عبر القنوات النظامية، مع التأكيد على خصوصية التحويلات وعدم اعتبارها مصدراً لتمويل التنمية دون إعداد الدراسات اللازمة حول تداعيات الارتفاع المطرد في أسعار الغذاء والوقود على سبل إنفاق تلك التحويلات والنسب الموجهة منها إلى تحمل تكاليف المعيشة وتلك الموجهة للاستثمار؛

(ح) استكشاف مصادر مبتكرة للتمويل وتعزيز التمويل المختلط، لا سيما من خلال وضع نماذج جديدة للشراكات بين القطاعين العام والخاص، على أن تحدد طبيعة هذه الشراكات ونطاقها حسب القطاع، وألا تُتّخذ بديلاً، بل مكمل، لدور القطاع العام ومسؤولياته؛ مع تحديد تلك المصادر مثل الضرائب على التبغ وعلى المعاملات الرأسمالية والمعاملات المصرفية، ورفض ضرائب الكربون وضرائب النقل البحرى والتجارى لتداعياتها السلبية على المزايا النسبية للسلع العربية؛ والتأكيد على أهمية تحقيق إجماع دولي بشأن الموارد الابتكارية لتمويل التنمية، دون الإضرار بموارد البلدان النامية أو إرغامها على تحمل أعباء إضافية، أو إعفاء البلدان المتقدمة من التزاماتها.

ثالثاً- التمويل العام الدولي

(أ) تعزيز الشراكة العالمية لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام 2015؛

(ب) اعتبار المساعدة الإنمائية الرسمية أساسية لتمويل التنمية في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً؛

(ج) التنويه بالمساعدة السخيّة التي تقدمها مؤسسات التمويل الإنمائي العربية، ودعوتها إلى مواصلة تقديم المساعدات المالية والفنية إلى البلدان العربية؛

(د) دعوة جميع البلدان المتقدمة إلى زيادة التزاماتها بتخصيص نسبة 1 في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية حتى عام 2020، والاتفاق على جداول زمنية للوفاء بالتزاماتها في هذا المجال لدعم التنمية المستدامة، خاصة في أقل البلدان نمواً، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتأثرة بالنزاعات، والبلدان ذات الدخل المتوسط، والبلدان التي تمر بفترة تحول، وتخصيص المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان العربية المتأثرة بالنزاعات، بالإضافة إلى المساعدة الإنسانية؛

(هـ) زيادة نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية التي يمكن توقعها والوفاء بها على النحو المقرر، وتقديمها في شكل منح أو قروض ميسّرة، وتحريرها من أي قيود قد تفرضها البلدان المانحة على طرق الاستخدام والأولويات الإنمائية؛

(و) وضع أي جهد يهدف إلى إعادة تحديد المساعدة الإنمائية الرسمية في إطار من الانفتاح والشفافية، بما يسمح بتبادل وجهات النظر بين البلدان المانحة والبلدان المستفيدة؛

(ز) تأكيد أهمية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كعنصرين أساسيين في التعاون الدولي، ولا سيما في المجالات الفنية، مع الإشارة إلى أنهما لا يجب أن يحلا محل التعاون بين بلدان الشمال والجنوب؛

(ح) استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية في تحسين البيئة التنظيمية المحلية، بما في ذلك تحسين إدارة الضرائب؛

(ط) ضمان أن يكون تمويل الأنشطة الهادفة إلى التخفيف من آثار تغيّر المناخ مستقلاً عن المساعدة الإنمائية الرسمية ومكملاً لها، وقد التزمت البلدان المتقدمة بتعبئة مبلغ 100 مليار دولار معاً كل عام حتى عام 2020 لتلبية احتياجات البلدان النامية للتمويل في مجال تغيّر المناخ؛ وينبغي إطلاق برنامج للاستعداد لتمويل الأنشطة الهادفة إلى التخفيف من آثار تغيّر المناخ في المنطقة العربية من خلال صندوق المناخ الأخضر وبمشاركة الإسكوا.

رابعاً- التجارة الدولية من أجل التنمية المستدامة

(أ) التأكيد على الضرر الذي تسببه الحواجز الموضوعة أمام التجارة والإعانات التجارية وغيرها من التدابير المشوِّهة للتجارة (الدعم الموجه للإنتاج المحلي)، ولا سيما في القطاعات ذات الأهمية الخاصة للبلدان العربية، كالزراعة، وتداعياتها على قدرة الدول العربية على الاستفادة من إمكاناتها التجارية لدعم التنمية؛

(ب) فتح أسواق البلدان المتقدمة أمام منتجات البلدان النامية، بما فيها البلدان العربية، والتخفيف من الحواجز التجارية، وتطبيق مبادئ المعاملة التفضيلية؛

(ج) تعزيز التعاون الإقليمي في مجال التجارة كأداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الاتفاقات الإقليمية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك إنشاء الاتحاد الجمركي العربي؛

(د) تعزيز التزامات المعونة من أجل التجارة لإنشاء نظام تجاري عالمي أكثر عدلاً، من دون أن تكون هذه الالتزامات على حساب مساعدة قطاعات أساسية أخرى؛

(هـ) بناء القدرات في مجال استعراض آليات التجارة مع منظمة التجارة العالمية وفي مجال تقييم الاتفاقات التجارية على المستويات الوطنية؛

(و) اعتماد أوجه المرونة في اتفاق الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية في القطاعات الأساسية للتنمية المستدامة، بما فيها الصحة العامة؛

(ز) إيلاء الأهمية لاتفاقات الاستثمار الدولية، واستعراض معاهدات الاستثمار، ولا سيما بنود تسوية النزاعات بين المستثمر والدولة، لحماية البلدان العربية ودعم استراتيجياتها في مجال التنمية المستدامة.

خامساً- الديون والقدرة على تحمل أعبائها

(أ) زيادة الجهود الرامية إلى التخفيف من أعباء الديون التي تتحملها البلدان النامية، بما في ذلك البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، وتخفيف أعباء الديون على البلدان التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي وسياسي أو إعفاؤها منها، ومقايضة الديون باستثمارات لتمويل البنى الأساسية والتنمية؛ فالديون لا تزال تمنع بعض البلدان، ومنها بلدان عربية، من الاستثمار في التنمية، لأن خدمة الدين تستهلك الموارد المالية التي كان من الممكن تخصيصها لمشاريع استثمارية؛

(ب) دعوة البلدان المتقدمة إلى الالتزام بتخصيص موارد إضافية لتخفيف الديون، غير الموارد المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية؛

(ج) زيادة المساعدة الفنية التي تقدمها البلدان المتقدمة والمنظمات الإقليمية والدولية إلى البلدان النامية لتحسين إدارة الديون، وللتخطيط للديون الخارجية ورصدها وإدارتها، والتخفيف من مواطن الضعف؛

(د) تعزيز الاستراتيجيات الوطنية لإدارة الديون، ولا سيما في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات حيث ازدادت أعباء الديون بشكل كبير في السنوات الأخيرة؛

(هـ) التقيد بمبادئ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) حول الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين، والإشادة بالجهود القائمة في إطار الأمم المتحدة بشأن وضع إطار قانونى متعدد الأطراف لإعادة هيكلة الديون؛

(و) إنشاء آلية دولية لتسوية الديون تضمن معاملة الدائنين والمدينين بشكل عادل ومتكافئ بناءً على مبدأ المسؤولية المشتركة للدائنين والمدينين.

سادساً- القضايا النُظمية

(أ) دعوة صناديق التنمية للمساهمة في تمويل إعادة الإعمار في البلدان المتأثرة بالنزاعات؛

(ب) اتخاذ تدابير على المستوى الدولي للحد من الآثار الخارجية للأزمات الاقتصادية والمالية، على غرار الآثار التي نتجت عن الأزمة المالية عام 2008، وانعكاساتها على البلدان النامية تحديداً؛

(ج) تأكيد الدور الأساسي للإصلاحات التنظيمية في القطاع المالي في الحؤول دون التأثر بالأزمات المالية على غرار أزمة عام 2008 التي بدأت في البلدان المتقدمة ولا تزال تؤثر على أكثر البلدان النامية ضعفاً؛

(د) زيادة مشاركة البلدان النامية، بما فيها البلدان العربية، في إدارة المؤسسات الدولية النقدية والتنظيمية والمالية التي تؤثر قراراتها على اقتصادات هذه البلدان؛ واختيار مدرائها على أساس عملية مفتوحة وشفافة تراعي التوازن بين الجنسين وتقوم على أساس الجدارة؛ وتنفيذ إصلاحات صندوق النقد الدولي لعام 2010 المتعلقة بنظام الحصص وبإدارة الصندوق؛

(هـ) حماية حقوق العمالة الوافدة وفقاً للاتفاقيات الرئيسية لمنظمة العمل الدولية، وتحسين إدارة العمالة الوافدة لكي يكون لها مساهمة إيجابية في النمو الشامل والتنمية المستدامة.

سابعاً- التكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

(أ) إنشاء آلية تسمح للبلدان النامية بوضع تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها وتطبيقها لتسهيل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة؛ فتكنولوجيات المعلومات والاتصالات يمكن أن تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) دعم البحث والتطوير اللذين يُعتبران من العوامل الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري، وتحسين نظام التعليم؛

(ج) تشجيع استثمار المساعدة الإنمائية الرسمية في مجالي العلم والتكنولوجيا؛

(د) إنشاء صناديق تدعم ريادة الأعمال، والمشاريع الابتكارية، وتنمية القدرات لتوسيع قطاع التكنولوجيا؛

(هـ) زيادة حصة البحث والتطوير من التمويل العام، وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، لا سيما وأن الاستثمارات الخاصة في الابتكار والتكنولوجيا محدودة بسبب المخاطر التي تنطوي عليها وإيراداتها غير المضمونة؛

(و) تشجيع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، التي لديها صلاحيات في مجال التكنولوجيا على تعزيز نقل التكنولوجيا وتطويرها؛

(ز) التأكيد على دور البلدان المتقدمة في المساعدة في نقل العلوم والتكنولوجيا للبلدان النامية، وعلى ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لنقل المعرفة وليس العلم والتكنولوجيا فقط من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية.

ثامناً- البيانات والرصد والمتابعة

(أ) تعزيز القدرة الوطنية على رصد تدفقات الأموال باعتباره شرطاً أساسياً لعمليات الرصد الفعالة؛

(ب) مواصلة العمل على تحسين إتاحة البيانات المالية المصنفة والتي تراعي الفوارق بين الجنسين؛

(ج) دعم البلدان النامية وبناء قدرتها على زيادة إتاحة البيانات ذات الجودة العالية والموثوقة في الوقت المناسب؛

(د) دعوة مجموعة العشرين إلى إجراء تقييم سنوي لمستوى الوفاء بالتزامات أعضائها بتمويل التنمية، على أن يكون ذلك ضمن احترام سيادة كل دولة؛

(هـ) رصد التقدم المحقق في تمويل التنمية على الصعيد الوطني؛

(و) تعزيز جهود المنظمات الإقليمية في عملية متابعة التمويل من أجل التنميةوالطلب إلى اللجان الإقليمية توفير المساهمات الفنية لدعم تلك الجهود.